

للنشر الفوري

04 ماي 2015

للاتصال: تونس، دونالد بيسون (+21621768208) [don.bisson@tunisia.cceom.org](mailto:don.bisson@tunisia.cceom.org)

### يحث مركز كارتر مجلس نواب الشعب بتونس على مواصلة دعم التحول الديمقراطي

تونس - و بعد أكثر من سنتين من المداولات و المفاوضات، تمّت المصادقة على الدستور الجديد من قبل المجلس الوطني التأسيسي في جانفي 2014. و اليوم ، يصدر مركز كارتر تقريره الشامل حول الدستور و المسار التشاوري الذي اتخذ للمصادقة عليه بالإضافة إلى توصيات للخطوات التالية في تفعيل الدستور. يسلط التقرير الضوء على نجاح المجلس الوطني التأسيسي في إرساء أساس دستوري قوي لضمان حقوق الإنسان وسيادة القانون في تونس. و تمثّل التجربة التونسية نموذجا هاما بالنسبة للبلدان التي تشهد انتقالا سياسيا. و يجب التذكير بأنّ العملية هامة بقدر أهمية النتيجة.

و تكمن قوة عملية صياغة الدستور في تونس في العمل الدعوب الذي قام به كل من المجلس الوطني التأسيسي و الأحزاب السياسية و المجتمع المدني من أجل التغلب على الانقسامات و تأسيس توافق أدى إلى المصادقة على الدستور بأغلبية ساحقة من النواب في مجلس كان منقسما إلى حدّ كبير. وكانت قدرة التونسيين على سد الفجوة بين السياسة و الانقسامات الدينية و إصدار دستور توافقي إنجازا كبيرا لم يتكرر في بلدان أخرى تمر بمرحلة انتقالية في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

و يقدّم تقرير مركز كارتر عدة توصيات إلى كل الأطراف المعنية و خاصة مجلس نواب الشعب باعتباره أول مجلس تشريعي منتخب ديمقراطيا في تونس، والذي بدأ عملية تطبيق الدستور من خلال سن القوانين المحلية و إنشاء المحكمة الدستورية و غيرها من الهيئات الدستورية المستقلة. و سيكون نجاح مساعي مجلس نواب الشعب حاسما في نجاح تونس على المدى الطويل للانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية.

تشمل توصيات مركز كارتر لمجلس نواب الشعب الآتي:

- إدماج أحكام أقوى بخصوص استقلالية القضاء ضمن الإطار القانوني للمجلس الأعلى للقضاء، بما يتفق مع المعايير الدولية و الفصلين 102 و 107 من الدستور، بما فيها تأطير ضمان الحصانة فيما يتعلّق بالتعيين و الترقية و تسليط عقوبة تأديبية. كما أنّه لا يجب إيقاف قاض أو قاضية عن العمل إلا لسوء سلوك جسيم و بعد محاكمة عادلة. و ينبغي أن يكون تأديب القضاة تحت السيطرة الحصرية للمجلس الأعلى للقضاء دون أي تدخل من السلطة التنفيذية للحكومة.
- مراجعة الإطار القانوني الحالي و إصلاحه بما يضمن احترام و تطابق قوانين البلاد مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان و مع الحقوق المنصوص عليها في الدستور الجديد.
- الحرص على توفير الدعم اللوجستي و الإداري اللازم من كتابة المجلس لدعم لجان المجلس. الحرص على تمكين المستشارين القانونيين من التركيز أكثر على البحث و الصياغة عوضا عن الدعم اللوجستي. و قد لاحظ مركز كارتر هذه المسألة خلال متابعته لأعمال اللجان في مجلس نواب الشعب في الأشهر الأولى.
- ينبغي على المجلس وضع معايير وإجراءات رسمية و عادلة لمنح حق الحضور في جلسات اللجان و الجلسات العامة و صفة الملاحظ لمنظمات المجتمع المدني و المواطنين الذين يهمهم الأمر. و أظهرت تجربة المركز حتى الآن أنّ إجراءات الدخول إلى مجلس نواب الشعب لم تكن متناسقة.

• وضع و تفعيل آليات لتشريك العموم في عملية سن القوانين وأعمال المجلس إجمالاً بما في ذلك توفير الدعم اللوجستي و الإداري للنواب لتمكينهم من توعية العموم و التواصل معهم.

• نشر وتوزيع جميع الوثائق الرسمية المتعلقة بمجلس نواب الشعب في الوقت المناسب من محاضر الجلسات و تقارير اللجان و القرارات و سجلات الحضور و تفاصيل التصويت بما في ذلك نشرها على الموقع الالكتروني للمجلس مما يدل على الالتزام بمبدأ الشفافية والحق في النفاذ إلى المعلومة الواردة في الدستور. و من خلال رصد مركز كارتر للموقع الرسمي لمجلس نواب الشعب تبيّن أنّه و على الرغم من نشر العديد من الوثائق المتعلقة بأعمال اللجان في الوقت المناسب، إلا أنّ الوثائق المتعلقة بلجنة التشريع العام لم يتم نشرها حتى الآن. و يثمن مركز كارتر جهود المجلس في نشر سجلات الحضور النّواب.

للاطلاع على التقرير الكامل باللغة الإنجليزية والفرنسية والعربية يرجى زيارة الموقع الرسمي لمركز كارتر على هذا الرابط

[http://www.cartercenter.org/news/publications/peace/democracy\\_publications/tunisia-peace-reports.html](http://www.cartercenter.org/news/publications/peace/democracy_publications/tunisia-peace-reports.html)

## الخلفية

كان مركز كارتر متواجداً في تونس منذ سنة 2011 وقد لاحظ كلاً من انتخابات المجلس الوطني التأسيسي و الانتخابات التشريعية و الرئاسية لسنة 2014. كما رصد المركز عملية صياغة الدستور من فيفري 2012 عندما بدأ المجلس الوطني التأسيسي في العمل على الوثيقة إلى حدود شهر ماي 2014 حين أطلق المجلس جلسات إعلامية في الجهات للتعريف بالدستور والحقوق والحريات المنصوص عليها فيه. وكانت الأهداف الرئيسية لرصد مركز كارتر هذه العملية في المساعدة في جعل عملية صياغة الدستور أكثر شفافية و سهولة الوصول إلى العموم و زيادة الوعي بين أعضاء المجلس الوطني التأسيسي و المجتمع المدني و العموم بشأن الالتزامات الدولية تونس في مجال حقوق الإنسان و في ضمان انعكاس هذه الالتزامات في الدستور الجديد. و قد قيّم المركز التطورات التي شهدتها مسودات

الدستور بالمقارنة مع التزامات تونس الدولية لدعم الحريات السياسية والمدنية الأساسية. كما علق المركز على شمولية العملية ومدى دعمها لمبادئ الشفافية ومشاركة المواطنين في الشؤون العامة لبلدهم.

و يحتفظ المركز بوجود في تونس لمتابعة عملية الموازنة بين المثل العليا للدستور الجديد مع القوانين الحالية و القوانين الجديدة التي يجري النظر فيها من قبل مجلس نواب الشعب. و سيرصد المركز أيضا الاستعدادات للانتخابات البلدية المقبلة و سيعمل مع منظمات المجتمع المدني للاستعداد لمراقبة الانتخابات البلدية و ذلك لتعزيز قدراتها و تبادل أفضل الممارسات.

لمتابعة أخبار و مستجدات مركز كارتر بتونس تابعونا على الفيسبوك

[www.facebook.com/TCCTunisia](http://www.facebook.com/TCCTunisia)

#####

"نشر السلام. مكافحة الأمراض. بناء الأمل."

باعتباره منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، أسهم مركز كارتر في تحسين حياة الشعوب في أكثر من 70 بلدا من خلال حل للنزاعات؛ وتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والفرص الاقتصادية؛ ومكافحة الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية. وقد قام الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، وزوجته روزالين بتأسيس مركز كارتر عام 1982، بمشاركة جامعة إيموري من أجل نشر السلام وتحسين الصحة على مستوى العالم.

زر موقعنا على الواب [CarterCenter.org](http://CarterCenter.org) ,تابعنا على تويتر [@CarterCenter](https://twitter.com/CarterCenter)

تابعنا على الفيس بوك [Facebook.com/CarterCenter](https://www.facebook.com/CarterCenter) , تطلع على

قضايانا [CarterCenter/YouTube.com](http://CarterCenter/YouTube.com) , شاهدنا على يوتوب [CarterCenter/YouTube.com](http://CarterCenter/YouTube.com)

اضفنا على جوجل + [CarterCenter+/http://google.com](http://CarterCenter+/http://google.com)